

مذكرة مفاهيمية - ندوة إلكترونية حول التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي

التاريخ: الأربعاء ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٠

الوقت: ١ ظهراً حتى ٣:٣٠ عصرًا (توقيت بيروت)

ملخص:

قام مشروع "مجالات" وفي ضوء جائحة كورونا العالمية بإعداد خطة نشاطات جديدة للأعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، تهدف لمواصلة العمل على الحوار بين الاتحاد الأوروبي والحوار، رغم القيود المفروضة على الحركة، وذلك باستخدام تقنيات الاتصال عبر الإنترنت. وفي هذا السياق، ستعقد في الأشهر المقبلة سلسلة ندوات عبر الإنترنت، بناءً على التوصيات¹ التي تمت صياغتها ومناقشتها في فعاليات سابقة، بما في ذلك منتدى المجتمع المدني في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وستوفر السلسلة الأولى من الندوات مساحة لممثلي منظمات المجتمع المدني للتفكير في آثار الأزمة على التوصيات التي تم تطويرها. تستضيف شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في هذا السياق ندوة عبر الإنترنت حول موضوع التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي لاستعراض توصيات المنتدى المتعلق بهذا الموضوع ومراجعتها في ضوء التطورات الأخيرة.

الخلفية والسياق:

أثرت الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا الأخيرة على جميع الدول من دون استثناء، حيث توفي أكثر من ربع مليون شخص بالفيروس حول العالم، من أصل أكثر من ٣,٦ مليون حالة وثقتها منظمة الصحة العالمية.² انهارت الهياكل الاقتصادية وأنظمة الحماية الاجتماعية في الشمال والجنوب العالمي، أو أثبتت عدم فعاليتها في التعامل مع هذه الظواهر. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصاد في العالم، تقدم واحد من كل خمسة عمال بطلب إعانة بطالة منذ منتصف آذار/مارس،³ وفقد الملايين تأمينهم الصحي.

رغم أن بلدان غرب آسيا وشمال إفريقيا استطاعت التعلم من تجارب وإجراءات البلدان التي أصيبت قبلها، لكنها أخذت نصيبها من الضرر الاقتصادي والاجتماعي. وفقاً لتقديرات الإسكوا،⁴ ستخسر المنطقة العربية ٤٢ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي و١,٧ مليون وظيفة في العام ٢٠٢٠. وبحلول منتصف مارس، مانت خسائر رأس المال السوقي للشركات في المنطقة قد بلغت ٤٢٠ مليار دولار، حسب أرقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.⁵

ومع ذلك، فإن عدد الحالات والوفيات، فضلاً عن نطاق الاختبار والإبلاغ، تنوّعت كثيراً بين بلدان المنطقة،⁶ فسجلت الجزائر، مثلاً، أكثر من ٢٧ ضعف عدد الوفيات لكل مليون شخص مقارنة بالأردن (١١ مقارنة ب٤٠)، بينما كانت تجري ١,٥٪ فقط من عدد الاختبارات نسبة إلى حجم السكان. وفي حين أن إجمالي الوفيات المسجلة في الجزائر وتونس

¹ توصيات منتدى المجتمع المدني متوفرة في الملحق أدناه.

² حسب الأرقام المتوفرة في ٧ أيار/مايو:

https://www.who.int/docs/default-source/coronaviruse/situation-reports/20200507covid-19-sitrep-108.pdf?sfvrsn=44cc8ed8_2

³ <https://www.dol.gov/ui/data.pdf>

⁴ <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/escwa-covid-19-economic-cost-arab-region-en.pdf>

⁵ <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/coronavirus.html>

⁶ تأتي جميع الأرقام التالية في هذه الفقرة من قاعدة بيانات Worldometers، اعتباراً من ٧ أيار/مايو الساعة ٢٠:٥٤ بتوقيت جرينتش.

والمغرب وليبيا ومصر والأردن وفلسطين ولبنان وسوريا لم تتجاوز ١٢٣٣، يبدو أن العديد من هذه البلدان تعاني من نقص في الإبلاغ أو الفحص، كما هو واضح في ليبيا ومصر، حيث تم إجراء ٣٤٠ و ٨٧٩ اختبارًا فقط لكل مليون شخص على التوالي، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ١٧٠٠٠ اختبار لكل بلد.

وكان منتجو النفط في المنطقة قد دفعوا الثمن غالبًا بسبب انهيار سعر النفط، حيث وصل البرميل الخام إلى ٤٠٪ من سعره بداية هذا العام. ويُتوقع أن تواجه البلدان التي تشهد معدلات بطالة مزعجة أو أزمات اقتصادية مستمرة، وتلك التي يهيمن فيها العمل الموسمي على سوق العمل، ركودًا، وبالتالي فقدان مزيد من الوظائف وانخفاض القدرة الشرائية. وعلى الرغم من جدية تدخل الحكومات، من حيث فرض الحجر الصحي وإغلاق الحدود والتباعد الاجتماعي، تختلف شعبية هذه التدابير، خاصة من حيث القيود على العمل السياسي الجماعي. وبسبب الأزمة، ارتفعت أصوات محلية عديدة للإشارة إلى فشل الحكومات في حماية المواطنين والمقيمين، خاصة في مجالي الصحة وحقوق العمّال.

وقد شهدت البلدان الأكثر ثراء نقاشات صاخبة مماثلة، بعد أن فشلت أنظمة الحماية الاجتماعية لديها وقدرتها على التخطيط العام في الاستجابة العامة والمشاركة لآثار الأزمة المباشرة الهائلة وذلك بسبب التحوّلات النيوليبرالية التي أصابتها. وفي حين تفاوت أداء الدول الأوروبية من حيث الجودة والتوقيت، شهدت القارة ٤٤٪ من الحالات و ٦٠٪ من إجمالي الوفيات على مستوى العالم تقريبًا.⁷ وقد تعرّضت الدول والمؤسسات الأوروبية للانتقاد⁸ نتيجة ضعف التنسيق في الاستجابة، خاصة في الأيام الأولى للوباء. لكن الاتحاد الأوروبي اعتمد الكثير من تدابير الاستجابة الجادة أيضًا،⁹ بما في ذلك تخصيص ٥٤٠ مليار دولار لدعم الاقتصادات الأوروبية،¹⁰ منها ١٠٠ مليار دولار لتمويل القروض الميسرة لحماية الوظائف واستحقاقات البطالة على المدى القصير في البلدان الأوروبية التي تطلب الدعم.¹¹ كما وسّع الاتحاد مجال تركيزه في التعامل مع عواقب الجائحة إلى خارج حدوده، من خلال تخصيص حزمة دعم اقتصادي بقيمة ٢٠ مليار دولار لبلدان الجوار، بما في ذلك ١,٥ مليار دولار للدعم القصير والمتوسط المدى الخاص بالتعافي الاجتماعي والاقتصادي للجوار الجنوبي، وأكثر من نصف مليار لتعزيز القطاعات الصحية في هذه البلدان.¹² ويقوم الاتحاد الأوروبي إضافة إلى ذلك بإعادة تخصيص موارد مشاريعه الجارية في المغرب وتونس ومصر والأردن ولبنان نحو النظم الصحية الوطنية، من خلال دعم يوفّر المعدات اللازمة أو المساعدة التقنية.¹³

وإن كانت أي من دول الجوار الجنوبية لم تقدّم طلبًا للحصول على دعم عاجل من الاتحاد الأوروبي، فإن وضع سكانها لا يزال هشًا نتيجة ضعف النظم الاجتماعية ونظم حماية العمال. وقد دلّت دراسة استقصائية للمنظمات الأعضاء في شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية أن العاملين في القطاع غير الرسمي هم الأكثر ضعفًا (٩٠٪)، يليهم العاملون في القطاع الخاص (٧٨٪)، والقطاع الصحي (٦٠٪)، وقطاع التعليم (٣٧٪).

⁷ حسب الأرقام المتوفرة في ٧ أيار/مايو:

https://www.who.int/docs/default-source/coronaviruse/situation-reports/20200507covid-19-sitrep-108.pdf?sfvrsn=44cc8ed8_2

<https://www.s4d4c.eu/covid-19-crisis-in-europe-a-failure-of-science-diplomacy/>⁸

<https://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/priorities/eu-response-to-coronavirus/20200327STO76004/10-things-the-eu-is-doing-to-fight-the-coronavirus>⁹

¹⁰ على سبيل المقارنة، فإن هذا الرقم هو أربعة أضعاف الأموال التي استثمرتها الولايات المتحدة في أوروبا تحت خطة مارشال.

<https://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/society/20200416STO77205/covid-19-s-economic-impact-EU100-billion-to-keep-people-in-jobs>¹¹

https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/coronavirus_support_south.pdf¹²

¹³ المرجع السابق.

سوف تحتاج هذه البلدان في المستقبل إلى إيلاء الأولوية لخلق الوظائف الآمنة وتحويل اقتصاداتها إلى مسار أكثر مرونة واستدامة. لم يظهر دور الاتحاد الأوروبي في هذه العملية بعد، لكنه يجب على برامجه وسياساته أن تركز على أهداف التنمية التي تشمل الحد من التفاوتات الاقتصادية وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية والدخل المستقر، بدل مجرد التركيز على نمو الاقتصادات من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يتطلب إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي ومعرفتهم بالفجوات والاحتياجات الخاصة ببلدانهم. وتشير الطبيعة المتعددة الجوانب للأزمة الحالية بوضوح إلى الحاجة إلى حلول مخصصة وشاملة، لا النماذج أو البرامج الأحادية والعمومية.

صبغة الندوة الإلكترونية:

سوف تستغرق الندوة الإلكترونية النقاشية ساعتين ونصف، وستبدأ بعرض لمدة ١٥ دقيقة حول اقتراحات محور التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي في منتدى المجتمع المدني، يليه ١٥ دقيقة أخرى عن الخلفية والسياق، وتحديدًا جائحة الكورونا وآثارها واستجابة الاتحاد الأوروبي لها.

وسوف تخصص الساعة التالية لنقاش يسترشد بالأسئلة أدناه وستتاح الفرصة لمختلف ممثلي منظمات المجتمع المدني لتقديم تحليلاتهم للوضع والدروس المستفادة، ثم سيركز الحوار على التدقيق بالتوصيات واقتراح التحسينات أو التغييرات ضرورية بناء على استنتاجات المناقشة السابقة.

الأسئلة الإرشادية للنقاش:

- ما هي ملاحظتنا حول آثار الوباء على الرفاهية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة؟
 - على وجه التحديد، ما هي الدروس المستفادة المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات الوطنية؟ بما في ذلك من حيث التجارة، والسيادة الغذائية، وإعادة التوزيع، والحماية الاجتماعية، وطبيعة ودور القطاع الخاص؟
 - أين يقف الاتحاد الأوروبي من هذه السياسات، وما هي مساهمته المحتملة في تفعيلها أو تغييرها؟ ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها في هذا السياق؟
- كيف سيؤثر انهيار الاقتصاد المعولم بمواجهة الوباء على التوقعات الاقتصادية المتعلقة بالاتحاد الأوروبي؟
- كيف يمكن أن تؤثر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بأوروبا على علاقات الاتحاد مع الجيران في الجنوب وتوجهاته السياسية تجاههم؟
- كيف نقيّم العملية التي يقوم الاتحاد الأوروبي من خلالها بتعبئة حزم الدعم الاقتصادي لدول الجوار الجنوبي؟ هل قامت بإشراك الجهات الفاعلة المحلية في المجتمع المدني؟ ما هي الملاحظات والتوصيات الحيوية بشأن تخصيص الموارد أو حسن التوقيت أو التأثير أو الجوانب الأخرى؟
- ما هي تحديات إعادة توجيه أموال الاتحاد الأوروبي؟ هل تأتي بأي تفضيل لاحتياجات التنمية طويلة الأجل للبلدان الشريكة الجنوبية؟ هل كان هناك أي تقييم للاحتياجات في البلدان الشريكة الجنوبية لتنسيق إعادة التوزيع/إعادة توجيه هذه؟ ما الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني؟
- ما مدى حسن تنسيق الاستجابة بين الدول الأوروبية ودول الجوار؟ هل لاحظنا المستوى المطلوب من التنسيق لمواجهة تحديات الوباء والأزمات الناتجة عنه؟
 - ما هو شكل السياسات والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي اللازمة لضمان استجابة قوية ومتعددة الجوانب للأوبئة بين الدول الأوروبية ودول الجوار في المستقبل؟

ملحق: التوصيات الناتجة عن منتدى بروكسل للمجتمع المدني في مجال التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي

حول دور القطاع الخاص

- إنشاء آلية لرصد ومساءلة مؤسسات الأعمال الحالية والمستقبلية في مناطق النزاع في الجوار الجنوبي في مرحلة إعادة البناء، مثل ليبيا وسوريا.

- العمل على تعزيز الشفافية والوصول إلى آليات المعلومات في البلدان المشاركة وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي لدعم آلية الرصد والمساءلة المشتركة
- حول سياسات التجارة والاستثمار في المنطقة
- توسيع الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الأخرى ذات الصلة حول تقييم المحادثات التجارية الجارية والسياسات السابقة والاتفاقات التجارية وآثارها على التنمية، من أجل اقتراح بدائل محددة تأخذ في الاعتبار أولويات المساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية في بلدان الجوار الجنوبي .
- تنظيم حوار منظم بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية حول الاتفاقات في المنطقة (تونس حاليا) كجزء لا يتجزأ من مفاوضات الاتفاقات. بالإضافة إلى ذلك، العمل على تقييم الأثر المسبق للاتفاقات التجارية لتقييم تماسكها مع السياسات الأوروبية الأخرى .
- دعم برامج البحث والتطوير للتنمية المستدامة في دول الجوار الجنوبي. بالإضافة إلى دعم المعرفة والتبادل التكنولوجي كجزء من الاتفاقات.
- بالنسبة إلى المفاوضات الجارية حول اتفاق التبادل الحر العميق والشامل مع تونس، والاتفاقات التجارية الأخرى المتوقعة:
 - (١) تجنب إزالة الحواجز الجمركية على السلع المدعومة داخليا حتى يتم تحديد مسألة الدعم الداخلي الأوروبي في منظمة التجارة العالمية بالنظر في النزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن التعريفات.
 - (٢) بالنسبة إلى الحواجز غير الجمركية، ينبغي تجنب استخدام المعايير والحصص لأهداف حمائية من السلع التي يُسمح لتونس بتصديرها.
 - (٣) إعتقاد معايير رصد دولية مماثلة لتلك الموجودة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع الحفاظ على المعايير التي تضمن العمل اللائق.
- إنشاء آلية ملزمة ومتعددة الأطراف يشارك فيها المجتمع المدني لرصد تأثير الاستثمار الخاص الأوروبي والشركات عبر الوطنية الأوروبية في بلدان الجوار الجنوبي، مع الانتباه إلى تكييف المعايير حسب أنواع الشركات وحجمها والقطاعات التي تستثمر فيها.